

عامان على اغتيال لقمان سليم... لا عدالة ولا اتّهامات

3 - فبراير - 2023



لقمان سليم

نذير رضا - الشرق الأوسط

عامان مرّا على اغتيال المفكر والباحث السياسي لقمان سليم، الذي كان معروفاً بمعارضته لـ«حزب الله». من غير أن يصدر أي قرار اتهامي من القضاء اللبناني في بلد بات فيه الإفلات من العقاب جزءاً من المشهد العام، وفق ما تقول شقيقته الناشئة رشا الأمير. كما حال هي الحال في العراق وسوريا وغيرها. لتخلص إلى أن المنطقة «لا تُبنى فيها مؤسسات»، وباتت متروكة لتلك «البربرية».

وكان لقمان سليم من أبرز الأصوات التي تنقذ «حزب الله» في لبنان، وغُتِر على جثته في سيارته بعد اغتياله بست رضاضات في 3 شباط 2021 في منطقة العدوسية في جنوب لبنان. بعد زيارة كان يقوم بها إلى صديق له في تلك المنطقة. وأنجزت السلطات اللبنانية تحقيقاتها، لكن «لم يصدر عن القضاء اللبناني قضاة ورق»، حسبما تقول مصادر قضائية لـ«الشرق الأوسط». وذلك بعد عامين على اغتياله.

وتحي عائلة سليم وأصدقائه ومؤسسياته. اليوم الجمعة، الذكرى السنوية الثانية لاغتياله ضمن فعاليات تُقام على مدار ثلاثة أيام مصحوبة بنشاطات وطنية وثقافية من وحي هذه المناسبة، تحت شعار «العدالة ولو سقطت السماوات». ويتحدث أفراد من عائلته ودبلوماسيون وأصدقاء في اليوم الأول في الاحتفال الذي يُقام في دارته في الضاحية الجنوبية لبيروت، وتوزع خلالها أربع جوائز تحمل اسمه. تماماً مثل العام الماضي. تليها زيارة مؤسسات لقمان: «دار الجديد»، و«أمم للتوثيق والأبحاث»، و«الهفار»، و«هيا بنا»، و«مؤسسة لقمان سليم». وتستضيف «خيمة لقمان» التي تُقع قرب المرفأ، السبت والأحد، لقاءات فكرية وسياسية.

تحدث شقيقته رشا الأمير بحسرة عن مآل المشهد القضائي في البلاد، لكنها مضرة على أن العدالة ستأتي. طوال الأنتهر الماضية، ورغم الإضرابات القضائية، «كان القاضي يتربل أبو سمرا الموكل بالملف يحضر إلى مكتبه، ونراه بشكل شهري». وتؤكد في حديث لـ«الشرق الأوسط» أن القاضي «شجاع»، و«لم يتوان عن القضية». لكن القضاء في لبنان «محكوم بعنترات الخطوط الحمراء». مستعرضة عشرات عمليات الاغتيال السياسي في لبنان خلال العقود الماضية، ولم يتوصل القضاء في نتائجها إلا 3 منها (اغتيال كامل مروة في الستينات، والرئيس بشير الجميل في الثمانينات، والرئيس رفيق الحريري في 2005). ورغم ذلك «بقي الجناة خارج القضبان». بسبب «الخطوط الحمراء»، فيما يتزايد «الإفلات من العقاب» في ظل «العفو العام» الذي تصدره القوى السياسية اللبنانية، بينها العفو العام عن جرائم الحرب اللبنانية، والاقتراحات المتوقعة ليفلت مرتكبو الفساد والجرائم المالية أخيراً، من العقاب.

لدى الأجهزة انتهت التحقيقات التي نفذتها شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، ومديرية المخابرات في الجبش. وفيما لم تُعلن أي نتيجة، أصدرت «مؤسسة دار الجديد» كتيباً أعدته الصحافية ماري جو صادرا بالتعاون مع جريدة «لوريان لوجور» التي تُصدر باللغة الفرنسية، في الذكرى الثانية لاغتيال سليم، تحدثت فيه عن كيفية اغتياله، وتشير في الكتيب الذي سيوزع يوم الجمعة المقبل، إلى أنه غادر منزل صديقه في الجنوب في الثامنة والنصف مساءً، وبعد دقائق اعترضت سيارتان سيارته، وتم نقله إلى إحدى سيارات القتل، فيما قاد أحد القتل سيارته، وتوجه موكب السيارات إلى العدوسية، قبل أن يعاد نقله إلى سيارته ويُقتل بست رصاصات من عيار 7.65 ملم.

وبينما تُنشر التفاصيل باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، لم يصدر أي قرار اتهامي من القضاء «لأن القضاء لا يريد أن يرى القتل، ولا اعتُقد أنه سيطلبهم كي لا يعرض نفسه للخطر»، وفق ما تقول رشا الأمير التي تؤكد أن «اللعبة باتت مكشوفة جداً، بالمظهر هناك قضاء وبرلمان، لكن بالمضمون لا يوجد شيء من ذلك»، وتضيف «الملف موجود، وهناك تعميم مثل سائر الملفات الأخرى، ومن بينها ملف انفجار المرفأ»، وتربط إصدار القضاء الاتهامي بوجود شجاعة قضائية، مشيرة إلى أن إيجاد الشجاعة «هي حالة قيمة».

وتعيد الأمير التذكير بأن لقمان نفسه كان أصدر الفرار الاتهامي قبل اغتياله بثلاث سنوات، من خلال مقال نشره تحت عنوان «(حزب الله) من البداية إلى البداية»، ويسمي فيه الحزب بأنه «حزب الحرب»، وهو «ابن شرعي من أبناء الحرب الأهلية ويتركه على أبنائها، ما توفر له من ظروف محلية وإقليمية حفظت له أسباب البقاء والحيوية»، وأن الحزب «هي بينته الخاضعة وشرط بقائه المشروط»، وتشير الأمير إلى أن سليم كان يعتبر أن «كل شخص يخرج عن الإجماع، فهو قتل».

ورغم الواقعية في توصيف المشهد، تشدد الأمير على أنها مؤمنة بالعدالة في العالم: «وسنصل إليها»، رغم أن البلاد (لبنان) «لا تحب العدالة والحب والقيم، بل تدمر تلك القيم وتقرصنها»، وتوضح: «أي قانون للعفو العام، هو قرصنة للقانون، ولا يمكن بناء البلاد بلا قيم»، مؤكدة «إننا مع عدالة قيمة حقيقية، تتحقق بالعمل اليومي الذي نقوم به في مؤسسات لقمان، ونستمد من الغار القوة».

ومع حلول الذكرى الثانية، أعلنت عائلته أنه «ليس تقاطع هذه الذكرى مع تطوّر الحدث اللبناني سوى تأكيد لمؤكد لطالما أثار إليه لقمان قبيل اغتياله، ألا وهو سيادة الباطل والتهريب الذي بلغ في هذا وأضاف «سنوتة نحيبها هذه المرة على مدى ثلاثة أيام، نتخلّق في نهارها الأول حول لقمان في حديثه، حيث يُستحضر إرثه المؤسسي وتوزع الجائزة التي تحمل اسمه، ونستكمل حواراتٍ ونقاشاتٍ راهنة وملحة لم يتسنّ للقمان أن يستفيض فيها، وذلك تحت سقف خيمة تحمل اسمه، نصيناها على مقربة من المرفأ».